

جزء فيه؛

# ضعف أثر

عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه

في وضع اليدين فوق الشرة في الصلاة



تأليف:



الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وقناه

جُزْءٌ فِيهِ؛

# ضَعْفُ أَثَرِ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ قَدَمِ الْمُسْتَرِي فِي الصَّلَاةِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جزء فيه؛

# ضعف أثر

علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في وضع اليدين فوق الشرة في الصلاة

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الدكتور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نَعَمَ الْمُعِينُ  
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.  
أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْآثَارِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ السَّلَفِ فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخَلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضَهَا بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا مِنْ أَنْ يَدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: الرُّوَايَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فَوْقَ السَّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ مَعْلُودَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

\* وَهَذَا يُسَمَّى بـ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أئِمَّةِ الْجَرَحِ

والتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوْعِ

السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ، هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبِيرَةَ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ

الْحَدِيثِ إِنَّهُمْ: (يُضَعَّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَهَذَا الْفَنُّ: أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا

مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةَ ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَثَمَّةٌ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاثُهُمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).<sup>(١)</sup> اهـ

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْأَلَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ؛ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غَفِّرَا.

انظُر: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» لِلْحَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

فِي إِثْبَاتِ شَرَعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ  
 قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ  
 وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):  
 (وَصَاحِبُ الْهَوَى يُقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَاسْتِرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.  
 قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَيَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظر: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي: «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْإِنْتِصَارَ لِلْآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَأِ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرْسَدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنْ

التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ

الضَّعِيفِ بِأَفْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ،

وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ،

فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).<sup>(٢)</sup> اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انظر: «شرح العبودية» له (ص ٢٥٢).

(٢) أي: ذلك العالم المميز بين الصحيح، والضعيف.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧):  
 (مَنْ أَرَادَ الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ: إِنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِمَعْرِفَةِ مَا  
 يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ، وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ  
 وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ  
 \* وَعَلَى هَذَا؛ فَالْمُتَكَلِّمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَمْ يَتَعَلَّمَهَا عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ،  
 وَلَمْ يَأْتِ اللُّعْلَمَ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَامِيًّا فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ يَعْرِفُ مِنَ  
 الْعِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ... فَهُوَ كَالْعَامِيِّ لَا يُعْتَدُّ بِخَلَافِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَامِيٍّ  
 بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رحمته فِي «نُزْهَةِ الْخَاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥١)؛ مُعَلِّقًا:  
 (خُصُوصًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا، جَهْلًا مُرَكَّبًا يَجْهَلُ، وَيَجْهَلُ إِنَّهُ يَجْهَلُ). اهـ  
 \* ثُمَّ إِنْ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى، لِهَذَا الدِّينِ: أَنْ هَيَّا لَهُ رِجَالًا، لَا يَخَافُونَ فِي  
 اللَّهِ تَعَالَى لَوْمَةَ لَائِمٍ، نَذَرُوا حَيَاتِهِمْ لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالذَّبِّ عَنْهُ،  
 وَعَمِلُوا عَلَى تَشْيِيتِ قَوَاعِدِهِ وَأُصُولِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩].

\* فَهَوُا لَاءٍ؛ هُمْ: أئِمَّةُ الْحَدِيثِ النَّقَّادُ، الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الْحَدِيثَ، لِيُمَيِّزُوا جَيِّدَهُ مِنْ  
 زَائِفِهِ، وَرَسَمُوا: مِنْهَجًا، لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي بَيَانِ صَحِيحِ الْأَحَادِيثِ مِنْ سَقِيمِهَا، وَوَضَعُوا  
 عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعِلْمَ التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.  
 \* وَمَا هَذَا الْكِتَابُ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ إِلَّا فِي تَبْيِينِ عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ اللَّحْمِيُّ رحمته، فِي «رِسَالَةٍ»، بَعَثَ بِهَا إِلَى الْعِمَادِ الْأَصْفَهَانِيِّ رحمته، يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِ: (إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ كَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ) <sup>(١)</sup>. اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا فَنَحْنُ عَازِمُونَ عَلَى تَصْحِيحِ، وَتَصْوِيبِ، وَتَبْيِينِ، مَا فِي: الْكُتُبِ مِنْ عِلَلٍ فِي الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَا طَالَتْ بِنَا الْحَيَاةَ، وَجَرَى الْقَلَمُ بَيْنَ الْأَنَامِلِ، وَوَقَعَ النَّظَرُ عَلَى ضَعْفِ الْبَشَرِ!، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

\* فَإِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ، هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمَّقُهَا غَوْرًا، وَأَكْثَرُهَا أَهْمِيَّةً، وَأَصْعَبُهَا تَنَاوُلًا؛ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَثَبْتِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَعَةِ فِي الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَأَطْلَاعِ فِي عُلُومِ عِدَّةٍ.

\* وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَخُوضُهُ، إِلَّا مَنْ عَلَا فِي الْفَهْمِ كَعَبُهُ، وَاتَّسَعَتْ رُفْعُهُ مَعَارِفِهِ وَدِرَائَتِيهِ، إِذِ الْقَاصِرُ فِيهِ مُحَبَّبٌ، وَالنَّاقِصُ فِيهِ مُخَلِّطٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمته: (مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَادِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلرِّجَالِ، وَأَعْلَمَهُ

بِشَأْنِهِمْ). <sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرُ: «إِتْحَافَ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ١ ص ٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا شَكَّ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، طَرَحَهُ

كُلَّهُ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَعِلْمُ الْعِلَلِ مِنَ أَثْقَلِ الْعُلُومِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَصْعَبِ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ الْخَفِيَّةِ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فَهُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ؛ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأُمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَّيْ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَمَهُ، وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَتُهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ، وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمْ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ: الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ اللَّطِيفَةُ، قَائِمَةٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، لِتَعْلَمَ بَيِّنَةً وَاضِحَةً، وَلِتَسْتَبِينَ لَكَ الضَّحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ، لِأُولَئِكَ الْخَائِضِينَ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ فِي الدِّينِ.<sup>(١)</sup>  
\* لِتَتَأَكَّدَ لَكَ؛ الْجُمْلَةُ الشَّهِيرَةُ الذَّاغَةُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِالْعَجَائِبِ»، وَنَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ الْفَاضِحِ، الْوَاضِحِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْثِقِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٢٩)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مِنْهَاجِ الْأُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ١ ص ٢٨١)، وَ«الْحَاشِيَةُ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ» لِلرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ (ج ٤ ص ٢٨٢).  
(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٨٤).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٤١): (فَالْوَجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ، أَلَّا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ، لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ). اهـ

\* فَاللهُ الْعَظِيمُ، أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَكْتُبَنَا فِي زُمْرَةِ الذَّاكِرِينَ عَنِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى  
الْيَدِ الشَّمَالِ، فَوْقَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ

عَنِ ابْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام): يُمَسِكُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ عَلَى  
الرُّسْغِ، فَوْقَ السُّرَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

\* فَقَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ:

\* فَرَوَاهُ أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي طَالُوتَ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ ابْنِ جَرِيرِ

الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام)، يُمَسِكُ: شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ عَلَى الرُّسْغِ فَوْقَ السُّرَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَبِزِيَادَةِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ»، فَهِيَ شَاذَةٌ فِي هَذَا الْأَثَرِ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٧٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: ابْنُ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.<sup>(١)</sup>

الثانية: جَرِيرُ الضَّبِّيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ جَدُّ فَضَيْلِ بْنِ عَزْوَانَ بْنِ جَرِيرِ.

(١) انظر: «تَهذِيبَ التَّهذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٥٤٧)، وَ«ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٣٠)؛ عَنْ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ: «لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ».

قُلْتُ: وَلَيْسَ لَهُمَا فِي «الْكَتَبِ السُّتَّةِ»، سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ.  
\* فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِمَا فِي هَذَا الْأَثَرِ، لِمُخَالَفَتِهِمَا الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَلِجَهَالَةِ حَالِهِمَا.

الثَّالِثَةُ: شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسِ السَّكُونِيِّ، أَبُو بَدْرِ الْكُوفِيِّ، لَهُ أَوْهَامٌ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٣٧٩)؛ عَنْ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ: (وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِالْمَتِينِ، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ).  
قُلْتُ: أَحْيَانًا.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٣): (إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ: ابْنُ جَرِيرٍ، وَاسْمُهُ: غَزْوَانٌ، وَوَالِدُهُ، فِي عِدَادِ مَجْهُولِي الْحَالِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩): «وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه: تَحْتَ السُّرَّةِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ».

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٩٧)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٣٠)، وَ«الْجَوْهَرَ النَّقِيَّ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ (ج ٢ ص ٣١)، وَ«ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٩٤)

(٢) انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٧٢٩)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٥ ص ٦٢١).

\* وَخُولِفَ فِيمَا رَوَاهُ:

فَرَوَاهُ وَكَيْعٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَبِي طَالُوتَ، عَنِ ابْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبَّرَ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ الْأَيْسَرِ).

\* وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ»<sup>(١)</sup>، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا فِي أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

طَالِبٍ رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٩٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

وَبِهَذَا اللَّفْظِ؛ أَي: دُونَ قَوْلِهِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ»، عَلَّقَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي

«صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٦١)، فِي أَوَّلِ كِتَابِ: «الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ».

وَوَصَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٤٤٢) مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ

بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ.

وَهُوَ: أَصَحُّ، دُونَ قَوْلِهِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ».

(١) وَهِيَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ: شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ أَبِي بَدْرِ السَّكُونِيِّ، لَهُ أَوْهَامٌ، فِي ذِكْرِهِ: «فَوْقَ السُّرَّةِ».

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٧٢٩).

\* وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (السُّنَّةُ وَضَعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السَّرَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١١٠)، وَفِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٧٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٤٣)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٨٥)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٩ ص ٤٧٣)، (١/٤٤١ق/ط)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٨٥)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٠٠)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٦ و ٣٨٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٨ ص ١٠٣-الْكَنْزُ).

وَرِوَايَةٌ: أَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمِ الضَّرِيرِ، عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٣٩٤٥)؛ بِلَفْظٍ: (مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ، وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْيَدَيْنِ، تَحْتَ السَّرَّةِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ. <sup>(١)</sup>

(١) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ١ ص ٣٩١)، وَ«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٥١٥).

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ  
 الْبَيْهَقِيُّ: «مَثْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ:  
 «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ»، وَقَالَ ابْنُ  
 خُزَيْمَةَ: «لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ».<sup>(١)</sup>

وَبِهِ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٠٠).  
 فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ٩٨): «أَمَّا وَضْعُهُمَا:  
 «تَحْتَ السُّرَّةِ»، فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ: ضَعِيفٌ عَنْ عَلِيِّ (عليه السلام).

وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٥)، وَالْحَافِظُ ابْنُ  
 عَبْدِ الْهَادِي فِي «التَّنْقِيحِ» (ج ١٠ ص ٣٣٩)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي  
 دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩١).

فَأَخْطَأَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي إِرَادِهِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْأَحَادِيثِ  
 الْمُخْتَارَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٦ و ٣٨٧).

(١) انْظُرْ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَ«السُّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ (ج ٢ ص ٧١)، وَ«الْجَرْحَ  
 وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢١٣)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٢ ص ٣٤)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ  
 (ج ٨ ص ٤٨١)، وَ«الْمَعْرِفَةَ وَالتَّارِيخَ» لِابْنِ سُنَيَانَ (ج ٣ ص ٥٩)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٢ ص ٥٤)،  
 وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٢٥٩)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعَمَلِيِّ (ج ٣ ص ٣٧٨)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالمَثْرُوكِينَ»  
 لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢١)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٣٩١).

\* وَزِيَادُ بْنُ زَيْدِ السَّوَائِيٍّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.<sup>(١)</sup>

وَبِهِ أَعْلَهُ: الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٢).

\* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ، ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ،

عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (إِنَّ مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ، وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ، تَحْتَ السُّرَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، بِزِيَادَةَ: «تَحْتَ السُّرَّةِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارُقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى»

(ج ٢ ص ٣١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

وَبِهِ أَعْلَهُ: الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٢)؛ بِقَوْلِهِ:

(وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ: اتَّفَاقًا).

لِذَلِكَ: نَقَلَ النُّوَوِيُّ فِي «المَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٣١٣)؛ اتَّفَاقَ العُلَمَاءِ، عَلَى

تَضْعِيفِهِ، وَتَضْعِيفِ حَدِيثِهِ هَذَا.

وَأَقْرَهُ الحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الهِدَايَةِ» (ج ١ ص ٣١٤).

(١) انظر: «ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٩٢).

(٢) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٩٩): (لَا يَثْبُتُ إِسْنَادُهُ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ١٣٦): «قَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ السُّنَّةَ وَضَعُ الْيَدَيْنِ تَحْتَ السُّرَّةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينُ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ج ٣ ص ١٤١): (وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ، أَوْ عَلَى السُّرَّةِ، فَاسْتَدَلُّوا؛ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، لَكِنَّهُ: ضَعِيفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١٧٨): «هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

وَقَدْ ضَعَّفَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّنْقِيحِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٧٢).

هَكَذَا: اضْطَرَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ، فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ. (١)  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (١٠٩٧): «اتَّفَقُوا عَلَى تَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ».

(١) وَانظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٠)، وَ«الْمُنْهَاجُ» لَهُ (ج ٤ ص ١١٥)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٢٤)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٥ ص ٢٦ و ٦٩٠)، وَ«تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ج ١ ص ٣٣٩)، وَ«التَّنْقِيحِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٣٩)، وَ«ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٩٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٩٩): «وَالَّذِي رُوِيَ عَنْهُ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، لَمْ يُبْتِ إِسْنَادُهُ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيُّ: وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ١٤٥): «أَمَّا حَدِيثُ: عَلِيِّ رضي الله عنه، فِي وَضْعِهِمَا تَحْتَ السُّرَّةِ، فَضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٨٥): «وَهَذَا لَا يَصِحُّ».

\* وَزِيَادُ بْنُ زَيْدِ السُّوَائِيٍّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٨٩): «مَجْهُولٌ، رَوَى عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيُّ: الضَّعِيفُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٣٣١): «لَا يُعْرَفُ».

\* وَالنُّعْمَانُ بْنُ سَعْدِ الْكُوفِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.<sup>(٢)</sup>

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ: الْعَلَّامَةُ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ٩٧)،

وَالْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ١٣٦)، وَالْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ

أَبِي دَاوُدَ» (ج ٩ ص ٢٩١ و ٢٩٣)، وَفِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٢ ص ٦٩)، وَفِي «أَحْكَامِ

الْجَنَائِزِ» (ص ١٥١).

(١) انظر: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٥ ص ٢٦)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٥٥٨).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٣ ص ٦٨٢)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٩٠٣).

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ الْبَصْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي وَاثِلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (مِنَ السُّنَّةِ، أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، تَحْتَ السَّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٧١)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٨٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ يَضْطَرِبُ.

فَمَرَّةٌ يَذْكُرُهُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَمَرَّةٌ يَذْكُرُهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ.<sup>(١)</sup>

وَبِهِ أَعْلَهُ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٥)، وَالشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ١٣٦).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧١): «رُويَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

(١) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٣٩١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٥): (وَرُوِيَ ذَلِكَ: عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ عَنْهُمْ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ١ ص ٢٩٢): (فِي إِسْنَادِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيَّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ بِاتِّفَاقٍ: أَيْمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ: فَمَرَّةً: جَعَلَهُ مِنْ: «مُسْنَدِ عَلِيٍّ»، وَمَرَّةً جَعَلَهُ مِنْ: «مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ»).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٦٣): (إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيَّ، ضَعِيفٌ: ضَعَّفَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمْ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٢ ص ٦٩): (ضَعِيفٌ: عَلْتُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا، وَهُوَ الْوَاسِطِيُّ: وَهُوَ ضَعِيفٌ).  
تَنْبِيهُ: عَلَى وَقُوعِ التَّحْرِيفِ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ:

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ رحمته الله: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَقَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ

(١) «الْمُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١ ص ٣٩٠) طَبَعَةُ الدَّارِ السَّلْفِيَّةِ، بِيَمْبَائِي: «١٩٧٩».

رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ: تَحْتَ السُّرَّةِ»<sup>(١)</sup>.

\* وَغَيْرُ خَافٍ عَلَى الْقَارِيءِ الْكَرِيمِ: أَنَّ حَدِيثَ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه، لَا تَوْجُدُ فِيهِ زِيَادَةٌ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، وَهِيَ تَوْجُدٌ فِي أَثَرِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ الَّذِي يَلِي حَدِيثَ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

هَكَذَا: وَرَدَ حَدِيثُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه بِدُونِ الزِّيَادَةِ فِي «الْمُصَنَّفِ» فِي: «الطَّبَعَةِ الْأُولَى» بِحَيْدَرِ آبَادٍ: (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦)، وَفِي «الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ»، بِمُؤَمَّبَائِي: (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩)، وَالثَّانِيَةُ مُصَوَّرَةٌ مِنْ: «الطَّبَعَةِ الْأُولَى».

التَّحْرِيفُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَامَتْ إِدَارَةُ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِكَرَاتَشِي: «بَاكِسْتَان»، بِطَبَعِ: «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَامْتَازَتْ هَذِهِ الطَّبَعَةُ عَلَى الطَّبَعَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، لِاسْتِدْرَاكِهَا عَلَيْهِمَا الْأَبْوَابَ السَّاقِطَةَ مِنْهُمَا.

\* وَلَكِنْ لِلْأَسْفِ فَإِنَّ نَاشِرَهُ زَادَ عِبَارَةَ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، فِي حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه مُتَعَمِّدًا، بِخَطِّ جَلِيٍّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُوجَدُ فِي الصَّفْحَةِ ذَاتِ الرَّقْمِ: «٢٩٠»، مِنْ: «الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ» فِي الطَّبَعَاتِ الثَّلَاثِ مِنْ: «الْمُصَنَّفِ».

وَبَعْدَ تَحْرِيفِهِ فِي: «طَبَعَةِ إِدَارَةِ الْقُرْآنِ»، وَرَدَ كَمَا يَلِي: (حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى

(١) «الْمُصَدَّرُ السَّابِقُ» (ج ١ ص ٣٩٠)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ: أَبُو مَعْشَرٍ، وَهُوَ نَجِيحٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنْدِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٥٩).

شَمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ: تَحْتَ السُّرَّةِ»<sup>(١)</sup>، هَكَذَا وَرَدَتِ الزِّيَادَةُ: «تَحْتَ السُّرَّةِ»، فِي حَدِيثِ  
وَإِبْلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه فِي الطَّبَعَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَلَمْ يُشْرَ نَاشِرُهَا إِلَى النُّسْخَةِ الَّتِي وُجِدَتْ  
فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَأَيْنَ تُوجَدُ هَذِهِ النُّسْخَةُ؟! <sup>(٢)</sup>



(١) «المُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١ ص ٣٩٠) طَبَعَةُ إِدَارَةِ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِكَرَاتِيشِي.  
(٢) أَنْظَرُ: «زَوَابِعَ فِي وَجْهِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ صَالِحِ الدِّينِ مَقْبُولٍ (ص ٢٥١ و ٢٥٢).

## فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فِي وَضْعِ اليَدِ اليُمْنَى عَلَى اليَدِ الشَّمَالِ، فَوْقَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ.....	١٥

